ثانياً: المحور الاقتصادي

١. لجنة الاستثمار الخاص:

قضية: تحليل مناخ الاستثمار الخاص (المحلي، الأجنبي) .. بين الواقع والفرص والتحديات.

توافق الحوار الوطني ولجانه ومجلس أمنائه في قضية الاستثمار الخاص على التوصيات التالية:

١. **ضرورة تعيين وزير للاقتصاد** يشرف على قضايا الاستثمار والتمويل، وتشغيل الطاقات العاطلة والتنسيق بين السياسات الاقتصادية على المستوى القومي.

٢. التوصية بـ: **سرعة تحويل الهيئة العامة للثروة المعدنية الي هيئة اقتصادية.**

٣. أهمية **وضع أدلة استثمار ميسرة ومبسطة في المجالات المختلفة**، وإتاحتها لكل الجهات الداخلية والخارجية بعدد من اللغات.

٤. **سرعة فض الاشتباك بين الأراضي المخصصة للنشاط الصناعي والمشتركة مع هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة**، ليستطيع المستثمر الصناعي **التعامل مع جهة موحدة.**

٥. **التوسع في إنشاء المناطق الحرة العامة والخاصة**، وتيسير إقامة المناطق الحرة.

٦. النظر في **تطوير الخريطة الاستثمارية وطرحها بشكل واضح ومبسط، وتحديثها بشكل دوري** متضمنة دراسات جدوى متخصصة متى كانت متوفرة.

٧. **تفعيل المادة (٢٢) من قانون الاستثمار المنظمة لدور المكاتب الاستشارية المعتمدة**، ووضعها محل التطبيق مع وضع الضوابط اللازمة، لسرعة إصدار التراخيص.

٨. قيام (هيئة الاستثمار/ هيئة التنمية الصناعية/ جهاز المشروعات الصغيرة والمتوسطة/ كل جهة معنية) **بإنشاء منصة إتاحة المعلومات لربط أصحاب الأعمال** وما تتطلبه استثماراتهم من احتياجات، ليتمكّن أصحاب الاستثمارات الصغيرة من معرفة هذه الاحتياجات والتخطيط لتلبيتها **اختصارًا للوقت والمجهود وتقليلًا للتكلفة.**